

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة الأردنية الهاشمية

في الدورة الستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

2016/9/30-26

معالي الدكتور خالد طوقان

رئيس هيئة الطاقة الذرية الاردنية

فيينا - النمسا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس  
السادة نواب الرئيس  
السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية  
السيدات والسادة رؤساء الوفود وأعضاؤها  
السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني بدايةً، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد المملكة الأردنية الهاشمية أن أهنيكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة "الستين" للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود أن أعبر عن دواعي سروري ووفد بلادي بالمشاركة في المؤتمر العام الستين للوكالة الدولية الذي يشهد بمرور ستين عاماً ساهمت فيها الوكالة بإرساء قواعد السلام والأمن النوويين والتطور العالمي، فإنني أهني الوكالة والدول الاعضاء فيها بالعيد الستين، كما أشيد بالجهود التي يقوم بها المدير العام السيد يوكيا امانو لتحقيق اهداف الوكالة وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مؤكداً دعم الاردن لإعادة ترشيح السيد امانو لفترة ثالثة.

واني كذلك أنتهز هذه المناسبة لأرحب بالدول التي انضمت حديثاً إلى عضوية الوكالة هذا العام متمنياً للجميع التقدم والازدهار.

## السيد الرئيس:-

ومن هنا، فإنني أود الوقوف على أهم محطات الإنجاز التي كانت شاهداً على تقدّم سير العمل في البرنامج النووي الأردني ضمن ثلاثة مسارات متوازية والتي تضم في ثناياها ثلاثة مشاريع رئيسة للبرنامج النووي الأردني وهي مشروع محطة الطاقة النووية الأردنية والتقدم المرحلي في تنفيذ المشروع لإنشاء وتشغيل محطة الطاقة النووية بمفاعلين اثنين بقدرته (1000) ميغا واط لكل منهما، ومشروع المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب، بالإضافة إلى مشروع استكشاف اليورانيوم في منطقة وسط الأردن، وما تم إحرازه من نتائج عملٍ مبشّرة وعلى مستوى متقدّم.

فبعد تأسيس شركة الكهرباء النووية الأردنية لإدارة مشروع محطة الطاقة النووية والمخطط إنشاؤها على مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى فيها تنفيذ كافة النشاطات اللازمة قبل مرحلة الإستثمار والتي باستكمالها سيُتخذ قرار الإستثمار وهي المرحلة التالية من المشروع التي سيتم فيها توقيع عقد الهندسة، والشراء والبناء (EPC) مع شركة ( أتوم ستروي إكسبورت) لبناء وتشغيل محطة الطاقة النووية الأردنية يكون فيها المستثمر الاستراتيجي الروسي (RAOS) مساهماً في المشروع، وتجري الشركة حالياً إتصالاتٍ مع مستثمرين مهتمين وجهات تمويلية دولية سعياً إلى اجتذاب وضمان تمويل المشروع والتي اسفرت مبدئياً عن بوادر ايجابية تتعلق بذلك.

وبالنظر إلى المرحلة التالية من محطات الإنجاز، فبعد إصدار رخصة التشغيل للمفاعل الأردني للبحوث والتدريب من هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن،

شهد شهرُ نيسان 2016 بدء أعمال إدخال المفاعل مرحلة الخدمة الحارة بتركيب وتحميل وحدات الوقود النووي في قلب المفاعل بشكلٍ تدريجيٍّ وذلك باتباع القواعد والأنظمة العلمية العالمية. وقد وصل المفاعل إلى الحرجة بتاريخ 25/4/2016 ويمثل ذلك الحدث الأول من نوعه في الاردن. هذا ومن المتوقع أن يتم استكمال الأعمال المتعلقة بالإدخال بالخدمة وتسليم المفاعل بشكلٍ كاملٍ إلى الجانبِ الأردني وتشغيله مع نهاية هذا العام. وتكمن أهمية هذا المفاعل في كونه نقطة استقطاب علمية متميزة في المنطقة في مجال العلوم النووية.

وفي ذاتِ السياق، أود أن أشير إلى أحد المشاريع الهامة وهو مركز ضوء السنكروترون للعلوم والتطبيقات التحريية في الشرق الأوسط (SESAME) الذي يستضيفه الأردن، والذي سيتم اسكتمال انشاؤه وبدء تشغيله في منتصف عام 2017 بالتزامن مع تشغيل المفاعل البحثي للبحث والتدريب، الأمر الذي يضع الأردن على خارطة الأقليمية والعالمية كمركز تميّز في البحث العلمي إضافةً إلى الفرص التدريبية العديدة التي يقدمها في مجال التطبيقات المتقدمة لضوء السنكروترون، وبذا يصبح الأردن مركزاً في الشرق الأوسط لعلوم الفوتونات والنيوترونات.

أما فيما يخص مشروع استغلال اليورانيوم الأردني، ومنذ إصدار التقرير الأولي للشركة الأردنية لتعدين اليورانيوم في عام 2014 فقد تم إصدار التقرير الثاني في شهر نيسان من هذا العام 2016 الذي يتضمن الإشارة إلى الكشف عن تواجد كميات إضافية من اليورانيوم بواقع (8100) طن "Indicated"

"Resources" و(31200) طن "Inferred Resources" وفق التبويب العالمي  
.JORC

وفي منحى آخر يتعلق بالإيجازات التي تمت في تنفيذ مشروع إستخلاص اليورانيوم من الخام الأردني في منطقة وسط الأردن، فقد تمكن مؤخراً فريق أردني من إنتاج الكعكة الصفراء من خلال استخلاصه معملياً في مختبرات هيئة الطاقة الذرية الأردنية بدرجة نقاء وصلت إلى 90% ليتم فيما بعد إستكمال إنشاء وتشغيل وحدة ريادية في وسط الأردن بغرض إنتاج الكعكة الصفراء واستكمال الدراسات المتخصصة وصولاً لدراسات الجدوى الإقتصادية التفصيلية والمتطلبات الفنية والبيئية لإنتاج الكميات التجارية من الكعكة الصفراء التي يمكن استخدامها في المستقبل كوقود لمفاعلات الطاقة النووية.

أما من الناحية التنظيمية النووية، فقد خطت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، الجهة التنظيمية والرقابية، خطوات واسعة حيث تم إصدار مجموعة كبيرة من الانظمة والتعليمات في مجال السلامة والأمن النوويين والضمانات والطوارئ الإشعاعية والنووية والوقاية الإشعاعية.

وعلى صعيد القبول المجتمعي لبرنامج الطاقة النووية الاردني، فلقد شهد هذا العام إطلاق التقرير الأول للمجموعة الإستشارية الدولية للبرنامج النووي الأردني التي تضم في عضويتها خبراء عالميين يتسمون بالخبرة والمكانة التخصصية العالمية المرموقة في المجالات العلمية والفنية والسياسية والقانونية ذات الصلة بالطاقة النووية، والتي تم انشاؤها لمساعدة الأطقم الأردنية في

تقييم تنفيذ البرنامج النووي الأردني بنجاحٍ وتعزيز ثقة الجمهور الأردني بالتقدم الحاصل فيه، وقد تم تقديم التقرير الاول إلى حكومة الاردنية والجمهور، بما يعزّز الشفافية المنشودة على المستوى المحلي والعالمي بالالتزام الواضح على أعلى المستويات بالاتفاقيات والمعاهدات والمعايير الدولية، والانفتاح على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي من شأنه دعم تطوير البنية التحتية النووية من النواحي القانونية والتنظيمية والبشرية.

كما تم مؤخراً إجراء استفتاءٍ على مستوى المملكة الاردنية الهاشمية في مختلف محافظاتهما لقياس القبول المجتمعي على مستويي قادة الرأي والجمهور وكانت النتائج ايجابية، فقد كانت نسبة القبول لعينة قادة الرأي %71 أما العينة الوطنية فقد كانت نسبتها %72.

### السيد الرئيس:-

يولى الاردن اهمية كبرى للأمن النووي وقد تمثل ذلك من خلال المشاركة الفاعلة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في قمة الأمن النووي منذ عام 2010 فضلا عن المبادرة التي اطلقها جلالته والمتعلقة بمكافحة تهريب المواد النووية منذ قمة سيؤول عام 2012 مرورا بقمة لاهاي في عام 2014 وأخيرا قمة واشنطن الأخيرة التي تكللت بحصول المبادرة على دعم سبع وثلاثين دولة بالإضافة إلى الأمم المتحدة والإنتربول.

في حين يرحب وفد بلادي بدخول اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعدلة (CPPNM) وضمان تطبيقها على نطاق عالمي يشيد بالجهود التي بذلتها الوكالة في دخولها حيز النفاذ وبالجهود التي تبذلها الامانة في تشجيع

الدول الاطراف للتعاون مع الوكالة لإيجاد سبل لتحسين اية تبادل المعلومات مع توفير حماية سرية للمعلومات في ذات الوقت. كذلك يتطلع الأردن للمشاركة في المؤتمر الوزاري للأمن النووي الذي دعى اليه المدير العام في شهر كانون أول القادم.

أننا ندرك الأهمية القصوى للامان النووي ودوره في تطوير البرنامج النووي الأردني وقد برز هذا الإهتمام من خلال مصادقة الحكومة الأردنية على السياسة الوطنية للسلامة النووية، حيث قامت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن استناداً الى هذه السياسة، باعداد مسودّة القانون النووي الشامل الذي يتضمن كافة المتطلبات التنظيمية الضرورية واللازمة لترخيص المرافق النووية وإنني إذ أشيد بدور الوكالة المحوريّ في التوجيه الذي توفره في دعم هذا الجهد.

ومن جهةٍ أخرى، فاننا نرحب بالجهود المبذولة لإنشاء نظام عالمي للمسؤولية يكمل ويعزز التدابير التي نصّت عليها إتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية (CSC)، حيث أننا بصدد دراسة انضمام الأردن لهذه الإتفاقية وخاصةً بعد انضمام الأردن إلى إتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية والبروتوكول المعدّل لها، وقد شرع الأردن بإعداد التشريعات الوطنية اللازمة لذلك.

ولا يفوتني من هذا المنبر أن أتقدم بالشكر للوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعمها المتواصل للبرنامج النووي الاردني من خلال برنامج التعاون التقني في

تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية، ومن أبرزها مشروع محطة الطاقة النووية، واستخلاص اليورانيوم، وتعزيز البنية التنظيمية النووية، واستخدامات المفاعل النووي للبحوث، إضافة إلى التطبيقات النووية في الطب والزراعة والمياه.

ولا يفوتني أيضاً ذكر الدعم المقدم تحت إطار الإتفاق التعاوني الإقليمي للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا النوويين (أراسيا) الذي له الأثر الأكبر في دعم التعاون بين الدول العربية الأعضاء في مجالات ذات اهتمام مشترك تتعلق باستخدام العلوم والتكنولوجيا النوويين في الأغراض السلمية وتتناول العديد من الإحتياجات والأولويات الوطنية التي من شأنها الإسهام في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

### السيد الرئيس:-

يولي الأردن أهمية كبرى لنظام الضمانات ويعتبره عنصراً أساسياً في الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وحصر استخدام الطاقة النووية في التطبيقات السلمية التي تعود بالفائدة على دول وشعوب العالم. وبهذا الصدد فنحن نجدد دعوة كافة الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل، للانضمام إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة، تحقيقاً لعالمية المعاهدة في المنطقة وتمهيداً لإنشاء منطقة



خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما يسهم في إحلال السلام والأمن الدوليين.

**السيد الرئيس، السيدات والسادة الحُضور :-**

وفي الختام، أكرِّزُ شكرنا وتقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هذه المنظمة العالمية الرائدة في ميدان تنمية الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والفريدة بسعيها إلى إرساء قواعد السلامة والسلام والإزدهار في العالم، متمنياً للمؤتمر العام الستين كل التوفيق والنجاح.

والسلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته ،،،